

## من وزير الاقتصاد والمالية إلى

1273

2014/08/15

**الموضوع :** حول شروط الانتفاع بالامتياز الجبائي بعنوان إعادة الاستثمار  
**المرجع :** مكتبكم بتاريخ 18 جويلية 2014

لقد ذكرتم بمقتضى مكتبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنكم قمتم بإعادة استثمار أرباح محققة خلال سنة 2010 في الترفيع في رأس مال شركة للإنتاج الفلاحي طبقا لأحكام الفصل 7 من مجلة تشجيع الاستثمارات وذلك دون احترام الشرط الذي تم سنّه بمقتضى قانون المالية لسنة 2010 والمتعلق برصد الأرباح المعاد استثمارها بحساب خاص بخصوم الموازنة غير قابل للتوزيع إلا في صورة التفويت في السندات التي خولت الانتفاع بالامتيازات الجبائية. هذا وبينتم أن الموازنة الأولية المودعة خلال شهر ماي لم تتضمن الحساب الخاص بإعادة الاستثمار وأنه تم تدارك هذا الإغفال قبل نهاية السنة المعنية بإعادة الاستثمار. فطلبتم معرفة هل تتم مطالبتكم بدفع الضريبة بعنوان المداخيل المعاد استثمارها.

جوابا، يشرفني إعلامكم أن الانتفاع بالامتيازات الجبائية بعنوان إعادة الإستثمار يستوجب احترام الشروط المنصوص عليها بالفصل 7 من مجلة تشجيع الاستثمارات وخاصة منها رصد الأرباح المستثمرة في "حساب احتياطي خاص للاستثمار" بخصوم الموازنة قبل انتهاء أجل إيداع التصريح النهائي بعنوان أرباح السنة التي انتفعت بالطرح.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة وباعتبار أنكم قمتم بتدارك الإغفال المتعلق برصد الأرباح المعاد استثمارها في "حساب خاص للاستثمار" بخصوم الموازنة المتعلقة بسنة 2010 قبل تدخل مصالح المراقبة، فلا يتم الرجوع في الإمتيازات التي انتفعتم بها بهذا العنوان وذلك شريطة توفر كل الشروط الأخرى المستوجبة لذلك وخاصة الإنجاز الفعلي للإستثمار موضوع الإمتياز.

وتفضلوا، سيدي بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير الاقتصاد والمالية

وبتفويض منه

**المفكر العام للدراسات  
والتشريع الجبائي**

**الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي**